الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
4346
بتغير قدره
15.6+
0.25%

صدور حكم لصالح «مواشي» في قضيتها في سلطنة عمان

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية ان شركة نقل وتجارة المواشي «مواشي»، أفادت بأن الدعوى المقامة من الشركة ضد شركة المجد للمواشي وأحمد ناصر النعيمي في سلطنة عمان، قد صدر فيها حكم من الهيئة المغايرة بمحكمة استئناف البريمي بسلطنة عمان قاضيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا ومن ثم تأييد الحكم الابتدائي القاضي بإلزام الخصم بأن يؤدي للشركة مبلغ 3,5 ملايين دولار، علما بان الحكم لن يؤثر على نتائج الشركة المالية. وعليه ستعاد الشركة الى التداول بعد 10 دقائق من نزول الإعلان.

توقع ارتفاع إيراداتها من الاستثمارات المدرة للدخل إلى مليوني دينار

العوضي لـ «الأنباء»: «المزايا» بصدد الانتهاء من جدولة 20 مليون دينار مع 4 بنوك محلية نهاية العام الحالي

نايف العوضي

كشف الرئيس التنفيذي في شركة المزايا القابضة نايف العوضي ان الشركة تسعى لإعادة هيكلة استثماراتها في 2012 بعد ان تنتهي من انجاز مشروعات الشركة خلال العام الحالي من خلال التركيز على الاستثمارات العقارية المدرة للدخل.

ولفت العوضي في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الشركة تسعى لإعادة توزيع أصولها في دبي والبالغة 200 مليون دينار بشكل يعزز قدرات «المزايا» من خلال نقل تلك الأصول من سوق دبي الذي لايزال يعاني من تداعيات الأزمة المالية، مضيفا ان الطلب على العقارات في دبي وان زاد في معدلاته الا ان الأسعار لاتزال دون المستوى المأمول.

وبيّن العوضي ان الشركة تسعى حاليا للتفاوض لجدولة 20 مليون دينار من ديونها مع 4 بنوك محلية بعد ان تمكنت من جدولة 30,5 مليون دينار خلال الخمس سنوات المقبلة وبفترة سماح سنة، كاشفا عن ان الشركة انتهت من الحصول على موافقة احد البنوك وسيتم الانتهاء من الاتفاق نهاية العام الحالي مع بقية البنوك الثلاثة.

وأوضح ان الشركة قامت بالاستحواذ على دبي للتطوير العقاري مع الاحتفاظ بالكيانين، حيث تمكنا من خفض المصاريف بنسبة 35٪، وهو ما عزز من قدرة الشركة على تطوير قدراتها مستقبلا من خلال البحث عن العوائد المدرة للدخل.

وبيّن العوضي ان عوائد الشركة في المرحلة الحالية من الاستثمارات العقارية المدرة للدخل أقل من مليون دينار، موضحا: اننا نسعى في المرحلة المقبلة لرفع تلك النسبة الى مليونين خلال العام الحالي من خلال اعادة توزيع استثمارات الشركة من العقارات التجارية الى العقارات الاستثمارية المدرة للدخل.

وفيما يتعلق بالتخارج من بعض مشروعات الشركة، قال هناك عروض للشراء من قبل عدد من المستثمرين، الا انه لم يتم الانتهاء من اي مفاوضات.

وأكد العوضي ان الشركة في طريقها لانجاز عدد من المشاريع الحيوية في القطاع الطبي في عدد من الدول بعد نجاح تجربتها في انجاز مشروع كلوفر كلينك الذي تم انجاز 70٪ منه.

وفيما يتعلق بتطوير استراتيجية عمل الشركة، لفت العوضي الى ان اسلوب البيع على الخريطة انتهى وان الشركة تركز على الاستغلال الأمثل للأصول وتقليص النفقات، مؤكدا ان اصول الشركة متميزة في العديد من الدول مثل السعودية والبحرين وقطر.

● عمر راشد

نستهدف التوسع في الأسواق الواعدة ذات الكثافة السكانية

العمر: نقاط قوة عديدة تدعم تميز «بيتك» في قطاع التجزئة وإستراتيجية الحفاظ على تفوقه

محمد العمر متحدثا لـ «سي إن بي سي عربية»

أكد الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد سليمان العمر تميز «بيتك» في قطاع خدمات التجزئة المصرفية الذي يمثل قطاعا هاما في السوق الكويتي حاليا ويشهد منافسة متزايدة بين البنوك، مؤكدا أن البنك يضع هذا القطاع في مقدمة أولوياته لمواصلة تطوير حجم أعماله وإيراداته وخدمة مصالح عملائه. وقال العمر في حوار مع قناة «سي إن بي سي عربية» ان تفوق «بيتك» في قطاع التجزئة المصرفية واستحواذه على حصة مؤثرة يستند الى العديد من نقاط القوة، أبرزها الإطار الشرعي الذي تنطلق منه كل خدماته ومنتجاته ومعاملاته وتفعيله لشعار الأمان والاطمئنان، الأمر الذي جعله عند ثقة عملائه دائما، إضافة الى الحرص على الابتكار والأسبقية في طرح الخدمات والمنتجات.

وأضاف: «نمتلك أفضلية في الاستعانة بالتقنية الحديثة والمتطورة في إيصال خدماتنا الى العملاء بسهولة ومرونة، في الوقت الذي يمتلك فيه «بيتك» كادرا مصرفيا عالي التأهيل والمهنية قادرا على الإبداع، وشبكة فروع منتشرة محليا وإقليميا وعالميا، وجميعها عناصر ترجح كفة «بيتك» في هذا القطاع الذي يعتبر اليوم صلب عمل البنوك».

وذكر العمر أنه لدى «بيتك» استراتيجية متكاملة لدعم مركزه المتميز في قطاع التجزئة، تقوم على التوسع في الأسواق الواعدة التي تتميز بالكثافة السكانية واستقرار اقتصادها وحفاظه على معدل نمو جيد، مشيرا في هذا الصدد الى أن «إستراتيجيتنا الرائدة في هذا القطاع انعكست ايجابيا على الأداء، حيث تشكل العوائد من هذا الجانب الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات».

وأشار الى أن هذا التفوق محليا امتد كذلك الى خارج الكويت في الأسواق التي نتواجد فيها وتحديدا في تركيا والبحرين وماليزيا، حيث بدا تميزنا في هذه الأسواق من خلال تنوع وتعدد المنتجات والخدمات التي نطرحها والتي عادة تشكل قيما مضافة للاقتصاد والعملاء وتحظى بترحيب وقبول كبيرين»، مشيرا في هذا الصدد الى عدد من المنتجات المبتكرة التي طرحت مؤخرا بينها منتج الذهب الذي طرحه «بيتك ـ تركيا» والذي يعد الأول من نوعه بين البنوك على مستوى العالم، والبطاقات المصرفية الشفافة التي تعد الأولى من نوعها على مستوى المصارف الكويتية.

البنك لديه خبرة بتمويل مشاريع تنموية كبرى ونعمل لتعزيز مشاركتنا في الداخل

«بيتك ـ البحرين» يعكف حاليا على بناء 3 آلاف وحدة سكنية بمشروع «ديار المحرق»

نجاحات عديدة لـ «بيتك تركيا» امتدت لشبكة فروع بلغت 165 بالسوق التركي

وفيما يتعلق بتجربة «بيتك» في السوق التركي وما حققه من نجاحات في قطاع التجزئة هناك، قال العمر: «يحسب لبيتك أسبقيته في الدخول الى السوق التركي، فقد بدأنا بالاستثمار هناك قبل 22 عاما، وابان الأزمة الاقتصادية خلال العام 2001 لم يفكر أحد بذات المنطق الذي اعتمدناه آنذاك والذي يعبر عن منهج عملنا بالاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وكانت لدينا ثقة كبيرة بالاقتصاد التركي وإمكاناته المتعددة، واليوم يجني «بيتك» ثمار رؤيته الثاقبة مع تعافي الاقتصاد التركي وتحقيقه معدلات تعد بين الأعلى والأسرع على مستوى العالم، في وقت تتسابق فيه المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية حاليا لإيجاد موطئ قدم في هذه السوق بينما تمكنا من ترسيخ تواجدنا».

واشار إلى أن «بيتك ـ تركيا» الذي يمتلك نحو 165 فرعا في السوق التركي وحقق العديد من الانجازات هناك، «يخطط كذلك للمزيد من التوسع في هذا السوق باتجاه العديد من القطاعات بالتعاون مع شركاتنا التابعة، مرتكزين على الثقة التي نحظى بها من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية في تركيا». وذكر العمر أن «بيتك» ومن خلال وحدته التابعة في البحرين، يعكف حاليا على بناء نحو 3 آلاف وحدة سكنية ضمن مشروع ديار المحرق، المشروع الذي يهدف الى المساهمة في حل المشكلة الإسكانية في المملكة، إعمالا لمبدأ المشاركة واعمار الأرض الذي نطبقه في الأسواق التي نتواجد فيها. وقال إن «بيتك ـ ماليزيا» يعمل كذلك على توسيع شبكة فروعه والتوجه بخدمات جديدة إلى شرائح مستهدفة من العملاء وقد طرح البنك مؤخرا 5 خدمات جديدة كما افتتح فروعا في مناطق ذات طابع اقتصادي متميز في أنحاء متعددة من ماليزيا التي تعتبر سوقا واعدة للخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.

وردا على سؤال حول خطة التنمية، أكد العمر أن «بيتك» يعطي أولوية لتمويل مشاريع التنمية التي ستطرح خلال المرحلة المقبلة حيث يعتبر أنه داعم رئيسي لهذه المشاريع، كما سبق ان وفر التمويل اللازم للكثير من العقود والشركات في المرحلة السابقة داخل الكويت وخارجها، مشيرا في هذا الصدد الى أن البنك يتفاوض حاليا لتمويل عدد من المشاريع في قطاعات تنموية مهمة.

وأشار إلى أن «بيتك» يمتلك خبرة طويلة ومهمة في تمويل أو المشاركة في العديد من المشاريع التنموية الكبرى بمنطقة الخليج وحول العالم تركزت في الأنشطة ذات الأهمية البالغة لحياة المجتمعات وتطورها مثل الطاقة والاتصالات والمواصلات والبنى التحتية وتوليد الكهرباء وتحلية المياه ومشاريع التطوير العقاري الكبرى.

واوضح العمر أن البنوك لديها فرصة جيدة حاليا للمساهمة بدور أساسي في تمويل مشاريع خطة التنمية حيث تتوافر السيولة والخبرات وحيث تحظى الخطة التنموية بعوامل دعم عديدة تتمثل في التوافق عليها من قبل السلطتين والاستشعار الشعبي لأهميتها ودورها بالإضافة إلى كونها تنسجم مع رؤية سمو الأمير لعودة الكويت مركزا ماليا متميزا على مستوى الخليج والمنطقة.

لمناقشة استثناء الإفصاح اليومي عن ملكياتهما في الشركات المدرجة

«هيئة الاستثمار» و«التأمينات الاجتماعية» تجتمعان مع هيئة أسواق المال الأسبوع الجاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ستجتمعان مع ممثلين من هيئة أسواق المال الأسبوع الجاري، لمناقشة الطلب الذي تقدما به الخاص باستثناء الإفصاح اليومي عن ملكياتهما في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق لتصبح بشكل أسبوعي علما بان المادة رقم 391 من قانون هيئة أسواق المال تنص على: «يتعين على البورصة المدرجة بها الورقة المالية أن تعلن عن المعلومات التي تلقتها بشأن الافصاحات عن المصالح فور تلقيها المعلومات على لوحة إعلانات السوق وموقع السوق الالكتروني وأي وسائل إعلان تستجد للإعلان عن البيانات في بورصة الأوراق المالية»، الأمر الذي سيفرض على الجهتين الحكوميتين الإفصاح عن المضاربات والتحركات الاستثمارية التي يقوم بها في السوق بشكل يومي.

وتوقعت مصادر أن تستبعد إلى اتفاق حول الاستثناء من الافصاحات اليومية سيتم تطبيق القرار على جميع الجهات الحكومية التي تساهم في الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية.

تجدر الإشارة إلى أن قيمة مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تتجاوز 804 ملايين دينار في 26 شركة مدرجة والهيئة العامة للاستثمار بقيمة 2,291 مليار دينار عبر مساهمتها في 9 شركات وذلك ـ حسب البيانات المالية المعلنة على الموقع الالكتروني في سوق الكويت للأوراق المالية ـ كما تساهم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بقيمة 804,2 ملايين دينار في 26 شركة وإجمالي مساهمات الهيئة العامة لشؤون القصر نحو 301,6 مليون دينار عبر استثمارها في 5 شركات وأخيرا تبلغ مساهمة الأمانة العامة للأوقاف 232,5 مليون دينار من خلال مساهمتها بحصص في خمس شركات.

● محمود فاروق

أو تستثنى هيئة أسواق المال أي جهة حكومية تستثمر في البورصة وسيتم التعامل معها مثلها مثل أي شركة تقوم بشراء الأسهم وبيعها في الوقت الذي تراه مناسبا رغم المخاطر التي ستتعرض لها نتيجة الانكشاف الذي سيلحق بجميع عملياتها اليومية أمام جميع المستثمرين في السوق، الأمر الذي قد يدفع الجهات الحكومية إلى تصعيد ذلك الخلاف خلال الآونة المقبلة، علما بأنه في حالة التوصل

القانون «الجيد» وآلية تنفيذه والرقابة عوامل ثلاثة تعزز من أداء «الهيئة»

مصادر لـ «الأنباء»: نقل مبنى «البورصة» إلى «الهيئة» غير قانوني وبورسلي تسعى لخلق آلية توافقية

لاتزال تداعيات الأزمة الدائرة حاليا بين هيئة أسواق المال وإدارة السوق تسير باتجاه المجهول في انتظار حسم وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي للملفات الشائكة بين الجانبين والمتمثلة في مبنى البورصة ووضع العاملين في السوق وغيرها من القضايا.

مصادر بورصوية مطلعة ارتأت لـ«الأنباء» أن إشكاليات قانونية تضع نقل مبنى البورصة من تبعيته لإدارة السوق إلى هيئة اسواق المال غير قانوني ولم تنص عليه مواد القانون، مضيفة أنه لا يمكن نقل البورصة بالمخالفة للقانون، متسائلة أين تذهب إدارة السوق بكادرها وأجهزتها التي لا يمكن إنهاؤها بين يوم وليلة.

وبينت أن نجاح أي هيئة لأسواق المال يتطلب عددا من العناصر أولها قانون «جيد» وآلية تنفيذ لمواد القانون، مضيفة أن العنصر الثالث المطلوب توافره لنجاح هيئة مفوضي أسواق المال هو أن تكون الهيئة مستقلة في ميزانيتها وتابعة لجهة رقابية تشرف على أدائها.

ولفتت الى أن إشكالية عمل الهيئة تتمثل في غياب ميزانية مستقلة لها، وأن غراماتها المفروضة على الشركات لا حدود لها.

وفي السياق ذاته، أكدت مصادر مطلعة أن وزيرة التجارة والصناعة رئيس لجنة السوق د.أماني بورسلي ستسعى لتطبيق القانون بشكل فني من خلال تنفيذ آلية تحقق المصلحة العامة وتدعم دور الجهاز الرقابي في المرحلة الانتقالية الحالية وتأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لسوق الكويت للأوراق المالية وتدعم في الوقت نفسه مدخرات المستثمرين وتوفر التنظيم والرقابة في السوق.

● عمر راشد

يطالبون فيه بسحب الرخصة ممن لا يملكون القدرة على التقييم السليم

مقيّمو العقارات يرفعون كتاباً لـ «التجارة» و«المركزي» لتنقية المهنة من الدخلاء عليها

كشفت مصادر لـ «الأنباء» ان مقيمي العقارات على مستوى الافراد والشركات سيرفعون كتابين احدهما لبنك الكويت المركزي والثاني الى وزيرة التجارة والصناعة للنظر مرة اخرى في اوضاع مقيمي العقارات العاملين وفق التراخيص الممنوحة لهم من وزارة التجارة بممارسة المهنة، لافتة الى ان الكتاب سينص على المطالبة بضرورة الفرز بين المقيمين ذوي الاداء المهني والآخرين من الدخلاء على المهنة.

ولفتت المصادر الى ان ممثلي شركات التقييم العقاري وجدوا لدى مسؤولين في وزارة التجارة والصناعة وكذلك بنك الكويت المركزي استجابة لوجهة نظر الشركات والافراد العاملين في السوق منذ فترة.

واستدركت المصادر ان الكتابين سيتضمنان وضع اللوائح والاجراءات الكفيلة بتنقية سوق التقييم العقاري من الشركات الوهمية التي لا تملك من التقييم العقاري سوى الاسم.

ولفتت المصادر الى ان الشركات والافراد سيطالبون «المركزي» بالعمل على سحب التراخيص من الشركات التي لا تثبت قدرتها على وضع تقييمات عقارية منضبطة تراعي المعايير العالمية والاقليمية المتبعة في عمليات التقييم العقاري.

وقالوا ان مهنة تقييم العقارات في الكويت شهدت خلال الفترة الاخيرة دخول العديد من الدخلاء عليها وهو ما تسبب في احداث تقييمات خاطئة للعديد من العقارات فضلا عن ارتفاع اسعار بعض العقارات في مجموعة من المناطق السكنية وهو ما يشير الى ان المرحلة المقبلة تحتاج الى تدخل سريع لوقف تلك الظاهرة.

● عمر راشد

«إدارة السوق» تتلقى كتاب ملاحظات «لجنة الوسطاء»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة الخماسية للوسطاء رفعت كتابا امس الى ادارة السوق متضمنا الملاحظات الـ 12 التي خلص اليها اجتماع شركات الوساطة الاثنين الماضي.

وقالت المصادر ان ادارة السوق تلقت كتاب «اللجنة» الممثلة لشركات الوساطة العاملة في السوق، وبعد الاطلاع عليه احالتها الى إدارة الوسطاء لبحثه، خاصة فيما يتعلق بالأمور الفنية التي تعوق او تقلل من فاعلية عمل الوسطاء في ظل تطبيق نظام التداول الجديد «ناسداك».

واوضحت المصادر ان إحالة الكتاب الى «ادارة الوسطاء» تأتي لعلاقتها المباشرة مع الوسطاء، ودرايتها التامة بمتطلباتهم لاتمام صفقات العملاء، كما ستقوم الإدارة بمخاطبة المدير بما تسفر عنه الدراسة من تأييد لما جاء في كتاب شركات الوساطة او مخالفة، على ان يكون متضمنا للتوصيات التي تراها الادارة مناسبة ليتسنى لمدير السوق اتخاذ ما يراه مناسبا.

● شريف حمدي

«الجهاز الفني» بدأ أول اجتماعاته لتأسيس شركة محطة الزور لاستعراض خطوات التأسيس

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية عقد اجتماعا لمناقشة الخطوات والإجراءات اللازمة لتأسيس شركة مساهمة عامة لمشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

ولفتت المصادر الى أن اللجنة استعرضت خطوات التأسيس بدءا من طرح الشركة للمزاد وخطوات فتح الباب أمام المواطنين للاكتتاب في أسهم الشركة وفقا للنسب المحددة بين الشريك الاستراتيجي والحكومة والمواطنين التي حددها الجهاز.

وبينت أن اللجنة اتفقت على الاجتماع بشكل دوري لمتابعة إجراءات تأسيس الشركة وحل الإشكاليات المتعلقة بالتأسيس والعمل على حلها.

وكان الجهاز الفني لدراسة المشروعات والمبادرات التنموية قد أعلن تأهيل تسعة تحالفات عالمية ومحلية تأهلت لمشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة الكهربائية، كما أعلن الجهاز أن المشروع سيتم عن طريق تأسيس شركة مساهمة عامة يتم توزيع رأسمالها بما لا يقل عن 26٪ للمستثمر الاستراتيجي و50٪ للمواطنين وحصة للمؤسسات والجهات الحكومية لا تتجاوز 24٪.

● عمر راشد

«خماسية التجارة» لتعديل قانون الشركات تدرس مقترحات الوزيرة لإبداء الملاحظات حولها خلال الفترة المقبلة

كشفت مصادر لـ «الأنباء» أن اللجنة الخماسية لتعديل قانون الشركات والمشكلة بقرار من وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي عقدت أمس اجتماعها الثاني ووزعت جميع المقترحات والتعديلات المقدمة من الوزيرة على الأعضاء لدراستها ومناقشتها لإبداء الملاحظات والمقترحات حولها خلال الفترة المقبلة، على أن تعرض تلك الملاحظات في اجتماع اللجنة القادم. وبينت المصادر أن أعضاء اللجنة سيقومون بطرح المناقشات الخاصة خلال الاجتماع المقبل وتضمينها ضمن التعديلات النهائية التي سيتم وضعها في القانون بعد الاستماع إلى تعديلات ووجهات نظر أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية ووضع كافة التعديلات في القانون الذي سيعرض بصيغته النهائية أمام مجلس الوزراء والتي ستعرض على مجلس الأمة بعد إقراره. واستدركت المصادر بأن أعضاء اللجنة الخماسية اتفقوا على رفع مقترحاتهم وملاحظاتهم حول التعديلات والتي أكدت المصادر أنها ستأتي وفق متطلبات واحتياجات الشركات.

● عمر راشد